



موازنة المواطن

كتيب
مبسّط

حقوقك تعرف موازنة بلدك

الإصدار الرابع



القاهرة

سبتمبر ٢٠١٧

| | |
|----|--|
| ٣ | ١- رسالة من الوزير |
| ٤ | ٢- رسالة وزارة المالية |
| ٥ | ٣-أ تعرف على موازنة بلدك |
| ٥ | ٣-ب مراحل إعداد الموازنة |
| ٦ | ٣-ج ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟ |
| ٦ | ٣-د ما هو الدين العام الحكومى؟ |
| ٧ | ٤- أهم الإصلاحات المنفذة خلال العام السابق |
| ٩ | ٥- النتائج الأولية لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى |
| ١٣ | ٦- أمثلة لبعض الإنجازات المحققة خلال العام الماضى |
| ١٥ | ٧- التوجهات الجديدة بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ |
| ١٦ | ٨-أ الحماية الإجتماعية والعدالة الاقتصادية |
| ٢٠ | ٨-ب تحسين كفاءة الإنفاق العام |
| ٢٣ | ٩- المصروفات العامة بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ |
| ٢٧ | ١٠- المشروعات القومية والتنموية بموازنة العام العالى ٢٠١٨/٢٠١٧ |
| ٣٥ | ١١- الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ |
| ٣٧ | ١٢- التوقعات المستقبلية خلال الثلاث سنوات المقبلة |
| ٣٨ | ١٣- الدور الرقابى للمواطن فى ترشيد الإنفاق العام |
| ٣٩ | ١٤- بعض الأسئلة الشائعة |
| ٣٩ | ١٥- أهداف وإختصاصات وزارة المالية |
| ٤١ | ١٦- تعرف على أهم المفاهيم |



السيد/ عمرو الجارحي - وزير المالية

"نعمل على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى واجتماعى عادل وشامل بما يحقق نمو مرتفع ومستدام وتشغيل لائق وحماية إجتماعية تتميز بالكفاءة والعدالة"

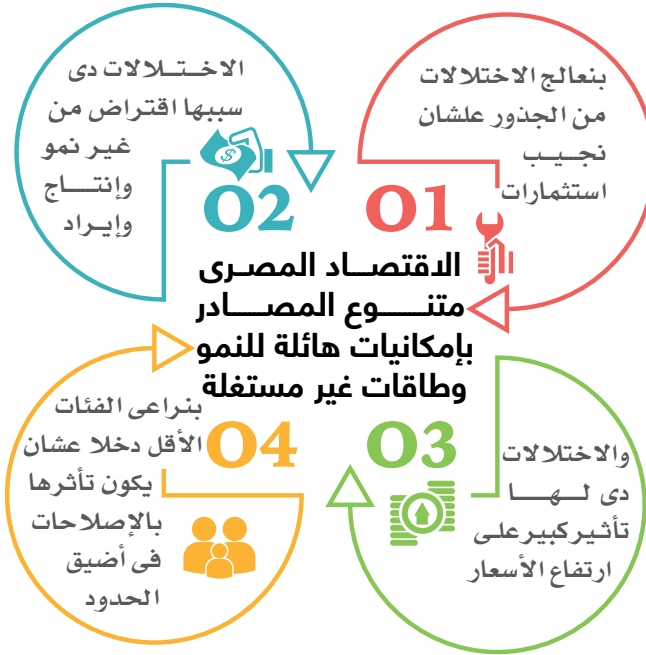


من أجلك ومن أجل عائلتك...

أولاً: هدفنا زيادة النشاط الاقتصادي لتوليد فرص عمل حقيقية وكافية تساهم فى زيادة تدريجية ملموسة فى دخول الأفراد.

ثانياً: كما نولي أهمية قصوي لمعالجة المشاكل الاقتصادية وعلي رأسها ارتفاع معدلات عجز موازنة الدولة، ونسبة الدين للناتج المحلي، وارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) خاصة أسعار السلع الغذائية، وارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات¹.

ثالثاً: نحرص على زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.



1/ لمزيد من التفاصيل والشرح، يرجى النظر فى أهم المفاهيم بنهاية هذا الكتيب.

٢- رسالة وزارة المالية.. مصر تقدر بينا كلنا ...

هذا الكتيب يعد الإصدار الرابع لوزارة المالية وسوف يساعدك على إجابة كل تساؤلاتك، وسوف تجد فيه شرح مبسط للسياسة المالية للدولة خلال العام المالى ٢٠١٧ / ٢٠١٨ والإجراءات التى ستتبعها الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين من خلال برامج مختلفة. وإتاحة المعلومات دى هدفها تشجيعك على ممارسة حقك فى المشاركة فى عملية اتخاذ القرار لأن رأيك هيفرق عند تصميم السياسات ومتابعة الإنفاق الحكومى لتلبية احتياجاتك الضرورية، ولتوفير مستقبل أفضل لك ولأولادك.

إن الدولة المصرية مقدره لدور المواطن فى المرحلة الراهنة وما تحمله جموع المصريين من أعباء مصاحبة لعملية الإصلاح الضرورى، واثقة فى القيادة السياسية وملتزمة لمستقبل واعد بتحسين الظروف المعيشية ومستوى الخدمات العامة وتوافر فرص العمل. وكم ان عايزين نظمك بأننا قطعنا شوط كبير من برنامج الإصلاح الذى تم الموافقة عليه وتقديمه لمجلس النواب (إنقضى عام من تنفيذ البرنامج وباقي عامين) وده بعد الإجراءات الإصلاحية اللى تم إتخاذها العام الماضى ومن أهمها؛ إصلاح المنظومة الضريبية وتطبيق قانون القيمة المضافة، وتحرير سعر الصرف، وإعادة توجيه دعم الطاقة لمستحقيه من الفئات الأولى بالرعاية. وأن تلك القرارات كان محرکها الرئيسى إيجاد حلول جذرية بعيداً عن المسكنات للمشاكل التى ورثها الاقتصاد المصرى من السنوات الماضية، وتحقيق نمو اقتصادى حقيقى يساهم فى إحداث نقلة نوعية بمستوى المعيشة وخلق فرص عمل منتجة لك ولأولادك.

عايزين كمان نوضح أن برنامج الإصلاح العادل والشامل اكتسب رضا وإستحسان المؤسسات الدولية العالمية والمستثمرين وبدأنا نشوف بوادر تحسن فى كثير من المؤشرات الإقتصادية الاساسية واللتي لم يشعر بها المواطن على أرض الواقع حتى الآن، الا أنها ستظهر تباعاً خلال الفترة القادمة على كافة الفئات والشرائح بالمجتمع بدءاً من الفئات الأولى بالرعاية يليها الطبقة المتوسطة والأعلى.

إن موازنة ١٧ / ١٨ تعد بداية بشائر الإصلاح الإقتصادى وتحقيق العدالة الإجتماعية اللتي تبنى على المشاركة والمصارحة بأهم التحديات اللتي تواجه الإقتصاد المصرى وسبل مواجهتها بشكل جذرى والاستغلال الامثل للموارد المتاحة. فلأول مرة إيراداتنا خلال العشر سنوات الماضية سوف تغطي مصروفاتنا باستبعاد الفوائد وده دليل على حسن إدارة أموال الدولة. وكم ان من أولويات الدولة فى المرحلة المقبلة زيادة معدلات التشغيل وتحسين مستوى الخدمات العامة وتنفيذ المشروعات القومية والتنمية اللتي تهدف إلى خلق مجتمعات جديدة وآفاق للتنمية، وتبنى سياسات مالية وضريبية واضحة وشفافة جاذبة للإستثمار، والإرتقاء ببرامج الحماية الاجتماعية وتطوير آليات إستهداف الدعم للوصول للفئات الأولى بالرعاية.

رأيك يهمنا ...

شارك برأيك
فى موازنة
تلك

شارك فى عملية إتخاذ القرار على الموقع الإلكتروني التفاعلى: www.budget.gov.eg

الإسكان والمرافق المجتمعية



٣-أ تعرف على موازنة بلدك

الموازنة بتوضح كل الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال العام القادم من إيرادات ضريبية وغير ضريبية وخطة الحكومة فى إعادة صرفها فى المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن والدفاع والشباب والثقافة وغيرها من المجالات، وتحرص وزارة المالية على إدارة المالية العامة بكفاءة من خلال سياسات مالية عادلة بما يضمن توجيه الإنفاق لمستحقيه وتعظيم الإيرادات والسيطرة على عجز الموازنة العامة وخفضه بشكل تدريجى بما يسهم فى خفض المديونية الحكومية.

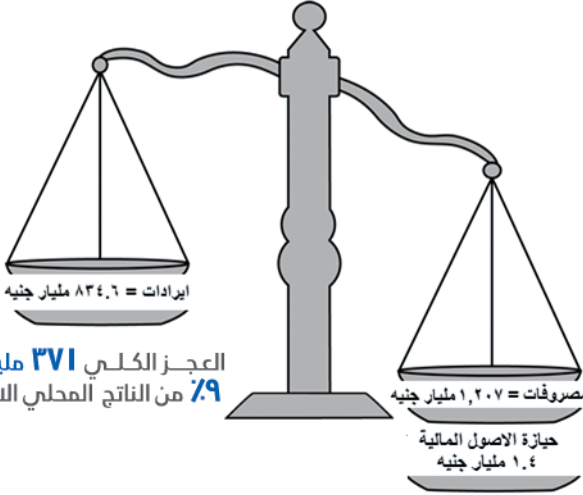
٣-ب مراحل إعداد الموازنة



يعتبر قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته هو القانون الجامع لكافة القواعد الحاكمة للموازنة العامة للدولة، ويمكن تحديد مراحل إعداد الموازنة على النحو الموضح بالرسم.

٣-٣ ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟

عجز الموازنة هو الفرق بين إيرادات الدولة ومصروفاتها وحياسة الأصول المالية خلال عام والحكومة تستهدف خفض هذا العجز لمنع تراكم الدين. وعلى فكرة المصروفات بموازنة السنة دي قيمتها الإجمالية تريليون و٢٠٧ مليار جنيه وجزء كبير منها مخصص للإنفاق على البعد الإجتماعى،



إن موازنة ١٨/١٧ تعد بداية بشائر الإصلاح الإقتصادى واللى هيتحقق معاه فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة لأول مرة خلال العشر سنوات الماضية وده دليل على حسن إدارة أموال الدولة لإن إيرادتنا بدأت تغطي مصروفاتنا باستبعاد الفوائد.

٣-٤ ما هو الدين العام الحكومي؟

الدين هو تراكم المديونية التى تتولد نتيجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات وده ينتج عنه عجز، وينقسم إلى دين داخلى ودين خارجى (مديونية للعالم الخارجى)؛ ويترتب عليه دفع الفوائد المستحقة على هذا الدين وأقساطه.

يتوقع أن يصل الدين خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٣,٩ تريليون جنيه (٩٤,٩٪ من الناتج المحلى)، وتقدر مصروفات الفوائد على الديون بالموازنة بحوالى ٢٨١ مليار جنيه (٣١,٦٪ من إجمالى المصروفات العامة) ولإزم نوضح أننا بدأنا بالفعل فى احتواء الدين وتنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجى للحد من تأثير

إرتفاع أسعار الفائدة وذلك من خلال الإستفادة من وسائل تمويل ميسرة منخفضة التكاليف وطويلة الأجل من الأسواق الدولية وتوسيع قاعدة المستثمرين فى أذون وسندات الخزانة.



٤- أهم الإصلاحات المنفذة خلال العام السابق

إصلاحات مالية



- قانون الخدمة المدنية: يهدف الي ايجاد منظومة عمل محفزة على الإنتاج وضبط فاتورة الأجور (اغسطس ٢٠١٦).
- قانون ضريبة القيمة المضافة: توسيع القاعدة الضريبية من خلال تخضيع الخدمات والسلع الاستهلاكية مع حماية الفئات المستهدفة (اعفاء معظم بنود الطعام) (اغسطس ٢٠١٦).
- اصلاح منظومة دعم الكهرباء: تحسين كفاءة قطاع الطاقة وترشيد الاستهلاك وتوفير الموارد (أغسطس ٢٠١٦ و اغسطس ٢٠١٧).
- قانون تسوية المنازعات الضريبية: تبسيط اجراءات تسوية المنازعات الضريبية وخلق مناخ ايجابي مع الممولين (سبتمبر ٢٠١٦).
- رخص الجيل الرابع للاتصالات: زيادة ايرادات الدولة وتحسين سرعة الخدمات (نوفمبر ٢٠١٦)
- ضبط اسعار المواد البترولية: استكمال الاصلاح السعري للمواد البترولية لترشيد الاستهلاك (نوفمبر ٢٠١٦ ويونيو ٢٠١٧).
- موافقة مجلس ادارة صندوق النقد الدولي علي منح مصر قرض بقيمة ١٢ مليار دولار (نوفمبر ٢٠١٦ ويمتد ثلاث سنوات).
- اصدار السندات الدولارية: بقيمة ٧ مليار دولار في السوق العالمي لإتمام تغطية الفجوة التمويلية للقطاع الخارجي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ (يناير ومايو ٢٠١٧).
- تعمل وزارة المالية حاليا علي اعداد مشروع قانون لتبسيط المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (التي تقل مبيعاتها عن ٥٠٠ ألف جنيه سنوياً) وهو ما يهدف إلى انضمامهم من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.
- الزم قانون تنمية المنشآت الصغيرة وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الجهات الحكومية بمنح نسبة لا تقل عن ١٠٪ من مشترياتها للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على ان يتم بيع الكراسة بالسعر الحقيقي لها فقط، كما تم تخصيص إدارة لمتابعة التعاقدات الحكومية مع المنشآت الصغيرة.

٤- أهم الإصلاحات المنفذة خلال العام السابق



إصلاحات فى مجالات الاستثمار والصناعة والتصدير

- قانون الاستثمار الجديد (مايو ٢٠١٧).
- قانون الرخص الصناعية (ابريل ٢٠١٧).
- قانون تعويض المقاولين من جراء رفع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار.
- اصدار قانون التآجير التمويلي (ديسمبر ٢٠١٦).
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وجرى مراجعة قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.
- جرى اعداد قانون الأراضي الموحد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية مرفقة بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة وفقاً لاحتياجات المناطق والتجمعات الصناعية بمصر وتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار بمساحات صغيرة مناسبة لإقامة مشروعات صغيرة.
- جرى إعداد قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- جرى إصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية.
- جرى إصدار قانون شركات الشخص الواحد والذي يهدف إلى مواكبة التطورات العالمية فى مجال تنظيم الشركات .
- جرى إعداد قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية يسمح بطرح وتنفيذ المشاريع الإستثمارية بأساليب حديثة تتوافق مع الأعراف المتبعة والمتعارف عليها.



إصلاحات نقدية

- قرار تعويم سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ لدعم تنافسية الاقتصاد المصري، كما قام البنك المركزي فى مارس ٢٠١٧ بإلغاء القيود على التعامل بالنقد الأجنبي من أجل تشجيع الاستثمار.
- تسعى السياسة النقدية للبنك المركزي المصري للوصول بمعدل التضخم إلى مستويات منخفضة ومستقرة، للحفاظ على القوة الشرائية للعملة وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للمواطن.
- ويعكف البنك المركزي حالياً على توفير كافة السبل من أجل تعزيز مبادرة الشمول المالي، حيث أثبتت التجارب الدولية أن لذلك أثراً بالغاً على الاستقرار المالي والتنمية الاجتماعية نتيجة الاهتمام بالفئات المهمشة (خاصة المرأة) ومحدودي الدخل.
- قرر البنك المركزي تحفيز البنوك وتشجيعها للتوسع فى مجال القطاع العقارى مع توجيهها للاهتمام بشرائح المجتمع وخاصة محدودي ومتوسطى الدخل، وذلك من خلال طرح مبادرة تتيح تمويل طويل الأجل بأسعار عائد منخفضة.

٥- النتائج الأولية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

٥. أ النتائج الأولية لأهم المؤشرات الاقتصادية :

النتائج الأولية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

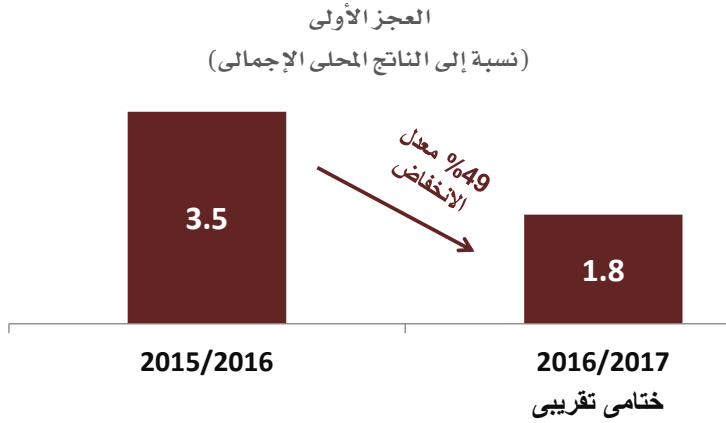
برنامج اصلاح اقتصادي شامل وعادل يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي بكامل طاقته الكامنة لتوليد فرص عمل حقيقية ومنتجة.

مظاهر تعافٍ في عدد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح.

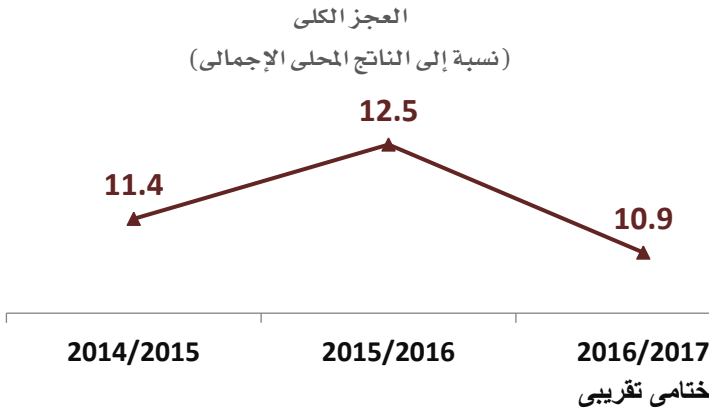
- ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل الي ٤,٩% في الربع الأخير من ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٢,٣ في الربع الأخير من ٢٠١٥/٢٠١٦.
- تراجع معدل البطالة ليحقق ١١,٩٨% في الربع الثاني من ٢٠١٧ مقابل ١٢,٥% في الفترة نفسها من العام السابق وهو ما يعكس في المتوسط خلق نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويا.
- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل الي ٧,٩ مليار دولار في ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ٦,٩ مليار دولار في ٢٠١٥/٢٠١٦.
- انخفاض عجز الميزان التجاري ليصل الي ١٢,٩ في ٢٠١٧/١٦، مقابل ٢٤,٠ في ٢٠١٦/١٥ بمعدل انخفاض ٤٦%.
- ارتفاع الاحتياطي الأجنبي ليصل الي ٣٦,١ مليار دولار في اغسطس ٢٠١٧، مقابل ٢٣,١ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٦ وتعد هذه القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس ٢٠١١.
- تزايد تدفقات رصيد الأجانب في الأوراق المالية لتصل الي ١٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ١ مليار دولار في يونيو ٢٠١٦.
- تحسن في مؤشر مديري المشتريات ليصل إلى ٤٨,٩ في اغسطس ٢٠١٧ مقابل ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦.

٥.ب أهم نتائج الوضع المالي:

انخفاض العجز الأولي للموازنة العامة في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الحكومة منذ العام الماضي (% إلى الناتج المحلي الاجمالي)

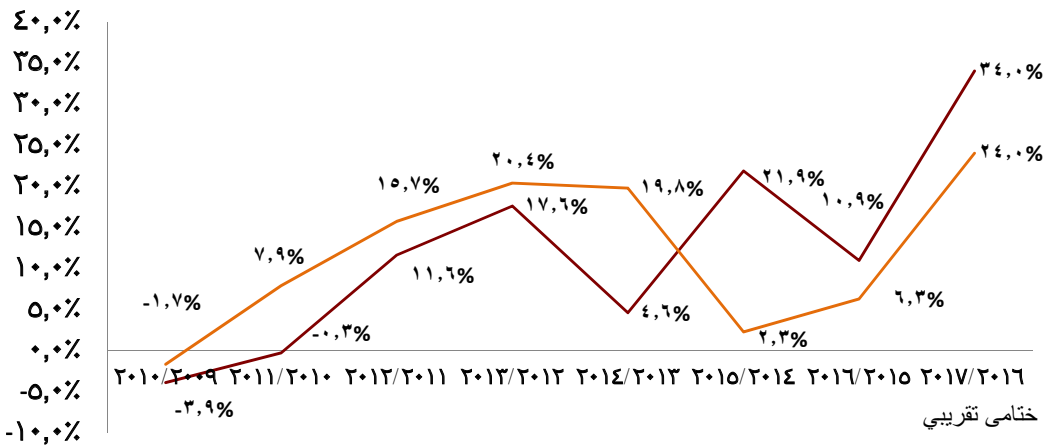


انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الحكومة منذ العام الماضي (% إلى الناتج المحلي الاجمالي)



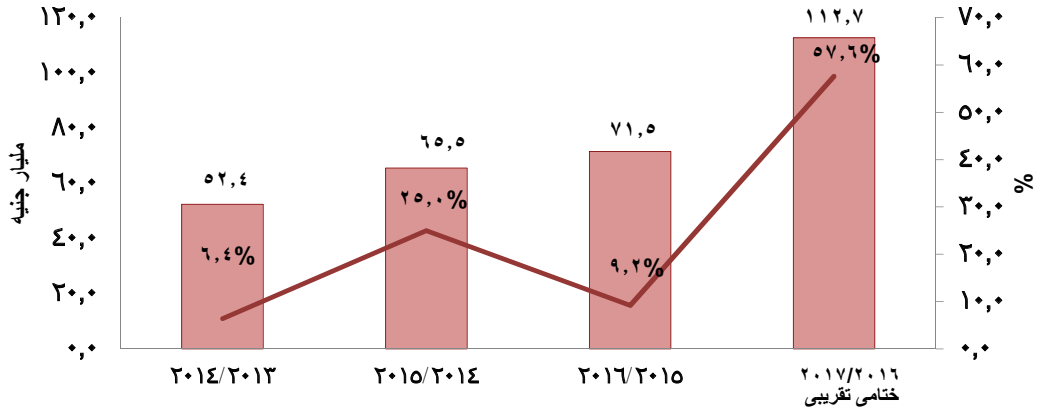
معدل النمو السنوي للمصروفات والإيرادات

إجمالي المصروفات (باستبعاد الفوائد) — إجمالي الإيرادات (باستبعاد المنح)



زيادة ملحوظة في الحصيلة السنوية لضريبة القيمة المضافة بعد تطبيق القانون في سبتمبر ٢٠١٦

إجمالي القيمة المضافة



أهم الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه)



٥. ج النتائج الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي فى اهم القطاعات والخدمات:

شهدت مصر خلال الثلاث أعوام السابقة جهوداً وإصلاحات اقتصادية غير مسبوقه، كما أن هناك نجاحات ملموسة تحققت علي صعيد البنية التحتية لأغراض التنمية، وتجدر الإشارة إلى أن نجاح هذا البرنامج يتطلب مواصلة تنفيذ الإجراءات والتدابير الإصلاحية.

الصناعة:



- تم توفير ١١ مليون متر مربع أراضى صناعية خلال العام الماضي.
- تم افتتاح ١٢٤٧ مصنع بتكلفة ٢٥ مليار جنيه تتيح ٤٢ ألف فرصة عمل، وتم منح ٥ آلاف موافقة صناعية جديدة باستثمارات تبلغ ١٥٠ مليار جنيه ستوفر ٢٢٤ ألف فرصة عمل.
- عادت مئات المصانع المتوقفة الي العمل بعد توفير الطاقة اللازمة للإنتاج.
- تم طرح ١٢ مجمع للصناعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من محافظات الجمهورية.

الإسكان:



- قامت وزارة الإسكان بالانتهاء من تنفيذ ٢٢٠ ألف وحدة سكنية بالإسكان الاجتماعي للشباب خلال الفترة الماضية وهو ما يزيد ٤ أضعاف عن المعدلات السابقة.

الزراعة:



- تكليف القائمين على مشروع استصلاح المليون ونصف مليون فدان بتخصيص نسبة ملائمة من الأراضى يتم تملكها للشباب، وذلك للاستفادة من برنامج التمويل الحكومي للشباب.

السياسات النقدية:



- أعلن البنك المركزي في ٢٠١٦ عن تخصيص ٢٠٪ من القروض للمشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر للشباب بتكلفة ٢٠٠ مليار جنيه خلال السنوات الأربع المقبلة؛ مما يتيح الفرصة لـ ٢٥٠ ألف شركة بتوفير فرص عمل لما يقرب من ٤ مليون فرد .

الطرق والكبارى:



- تم تشييد حوالي خمسة آلاف كيلو متر من الطرق الجديدة، وجاري استصلاح وصيانة طرق رئيسية قائمة.
- بلغ اجمالى أطوال شبكة الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية ١٧٤,٦ ألف كم عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بارتفاع قدره ٣,٧٪ عن العام السابق.
- بلغ اجمالى أعداد الكبارى ٢٩٧٢ كوبري منها ١٧٤٧ كوبري تابع للهيئة العامة للطرق والكبارى بنسبة زيادة ٥٨,٨٪ عن العام السابق.

الطاقة:



- انتهت مشكلة انقطاع التيار الكهربائي التي استمرت خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٤، واختفت طواوير التزود بالطاقة من محطات الوقود.

1-أمثلة لبعض الإنجازات المحققة خلال العام الماضى

(أهم المشروعات والبرامج الممولة من الخزانة العامة للدولة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧)

12.3

مليار جنيه

النقل والطرق
ومترو الأنفاق



القاهرة:

• استكمال المرحلة الرابعة من الخط الثالث لمترو الأنفاق

الجيزة:

• استكمال المرحلة الاولى من الخط الرابع لمترو الأنفاق

مطروح:

• استكمال الطريق الدائري حول مدينة مطروح ٢٦ كم

الأسكندرية:

• انشاء الطريق الدائري الاقليمي بنها/الاسكندرية

• انشاء وصلتين حرتين لربط مينائي الاسكندرية والدخيلة

بالطريق الساحلي الدولي

القليوبية:

• طريق بنها/شبرا الحر

• كوبري بنها

اسوان:

• استكمال كوبري كلابشة على النيل

الوادى الجديد:

• انشاء طريق يربط مدينة بني مزار بالمنيا بمدينة

الباويطي بالواحات البحرية

• انشاء طريق يربط اسيوط/القاهرة/عبر هضبة اسيوط

المنيا:

• طريق الشيخ فضل/رأس غارب

• رصف الطرق بمركز المنيا و مركز بني مزار

البحيرة:

• انشاء طريق القاهرة/السويس (تقاطع الدائري الاقليمي

حتى السويس)

• انشاء كوبري بولين

• ازدواج طريق بين قناطر بولين/ مدينة كوم حماده

اسيوط:

• استكمال كوبري ديروط

جنوب سيناء:

• رفع كفاءة وتوسعة وازدواج طريق دهب/نويبع و الطريق

الساحلي من عيون موسى حتى شرم الشيخ

• تحديث منفذ طابا

• رصف طرق بمركز ومدينة رأس سدر

بورسعيد:

• انشاء طريق يربط بين معدية التفريعة ومعدية الرسوة

خارج مدينة بور فؤاد

قنا:

• انشاء طرق تنمية وكباري لربط محافظات جنوب

الصعيد بالطرق الرئيسية شرق وغرب النيل

صفحة | ١٣

75.9

مليار جنيه

الإسكان



• مشروعات الإسكان الاجتماعي

• مشروعات الإسكان بنظام الإيجار

4.5

مليار جنيه

مياه الشرب



القاهرة:

• انشاء محطة تنقية وخطوط وشبكات بالقاهرة الجديدة

الجيزة:

• استكمال انشاء مأخذ ومحطة تنقية وخطوط وشبكات

بمدينة ٦ أكتوبر

مطروح:

• مشروعات المياه بمدينة العلمين الجديدة

الاسكندرية:

• انشاء محطة مياه جنوب العلمين

القليوبية:

• محطة مياه سرياقوس وخطوط التغذية

اسوان:

• توسعات محطة مياه اسوان الجديدة (جبل شيشة)

الوادى الجديد:

• انشاء ١٤ محطة مياه و٢٠ بئر بمناطق محلية

المنيا:

• انشاء محطة مياه ابو قرقاص

البحيرة:

• توسعات محطة مياه كفر الدوار

اسيوط:

• انشاء محطة مياه الوليدية

جنوب سيناء:

• انشاء محطة تحلية نبق ومدينة الطور

• انشاء ٤ خزان تكديس برأس سدر

• انشاء خزان التكديس الجنوبي بشرم الشيخ

بورسعيد:

• انشاء محطة مياه جنوب بورسعيد

قنا:

• انشاء محطة مياه فرشوط

10.9

مليار جنيه

التعليم



القاهرة:

• انشاء وتجهيز ٢٢٠٠ فصل تعليم اساسي

الجيزة:

• تطوير معهد الامراض المتوطنة

مطروح:

• انشاء فرع جامعة الاسكندرية

الاسكندرية:

• انشاء المقر العام للجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا

القليوبية:

• انشاء وتجهيز فصول للتعليم الاساسي والتجريبى المتميز

اسوان:

• مشروع اعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة

الوادي الجديد:

• انشاء فرع جامعة اسيوط

المنيا:

• مشروع اعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة

البحيرة:

• احلال وتجديد مدارس تعليم اساسي

اسيوط:

• استكمال المجمع التكنولوجي

جنوب سيناء:

• تطوير فرع جامعة السويس بمدينة الطور

• انشاء وتجهيز فصول تعليم اساسي

• اعادة تأهيل مدارس التعليم العام القائمة

بورسعيد:

• تطوير كلية الطب بجامعة بورسعيد

قنا:

• انشاء وتجهيز فصول تعليم اساسي

7.6

مليار جنيه

الصحة



القاهرة:

• استكمال تطوير مستشفى عين شمس التخصصي

الجيزة:

• تطوير معهد جراحة القلب والصدر

مطروح:

• استكمال مستشفى النجيلة

الاسكندرية:

• انشاء مستشفى العجمي المركزي

القليوبية:

• استكمال مستشفى كفر شكر المركزي

اسوان:

• تطوير مستشفيات ادفو العام واسوان العام وتطوير

مركز اورام اسوان

الوادي الجديد:

• استكمال مستشفى باريس

المنيا:

• استكمال المستشفى التعليمي بجامعة المنيا

البحيرة:

• استكمال مستشفى دمنهور التعليمي

اسيوط:

• استكمال مستشفيات منفلوط وابوتيح وابونوب ومعهد

الاورام

جنوب سيناء:

• استكمال تطوير مستشفى شرم الشيخ الدولي

بورسعيد:

• تطوير مستشفى طوارئ النصر

قنا:

• تطوير مستشفى نجع حمادي المركزي

6.4

مليار جنيه

الصرف الصحي

القاهرة:

• انشاء روافع وخطوط طرد وشبكات صرف بالقاهرة

الجديدة

الجيزة:

• استكمال انشاء محطة معالجة ومحطات رفع وخطوط

وشبكات صرف بمدينة ٦ اكتوبر

مطروح:

• انشاء محطة صرف صحي الضبعة

الاسكندرية:

• انشاء صرف صحي فى مجمع الثلاثيني

القليوبية:

• انشاء صرف صحي تقباس

اسوان:

• انشاء محطة صرف صحي ابو سمبل

• انشاء غابة شجرية ومستلزماتها

• انشاء شبكة معالجة وشبكات صرف صحي بمدينة

اسوان الجديدة

الوادي الجديد:

• انشاء محطة صرف صحي موط

المنيا:

• محطة معالجة نزلة البدرمان

• صرف صحي اتلديم

• صرف صحي معصرة ملوي

البحيرة:

• توسعات صرف صحي كفر الدوار

اسيوط:

• احلال وتجديد وحدة ديزل لزوم محطة رفع البركة

جنوب سيناء:

• استكمال انشاء صرف صحي متكامل بشرم الشيخ

شاملا محطة المعالجة الميكانيكية

بورسعيد:

• استكمال انشاء محطة معالجة القابوطي ورافع الضواحي

والزهور وقرية الديبة

قنا:

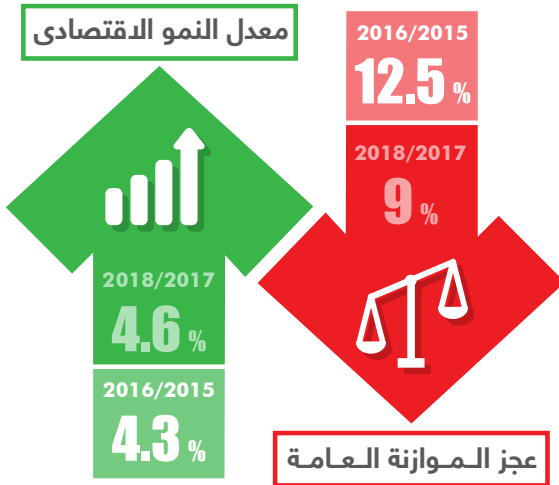
• انشاء صرف صحي المراشدة

٧- التوجهات الجديدة بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

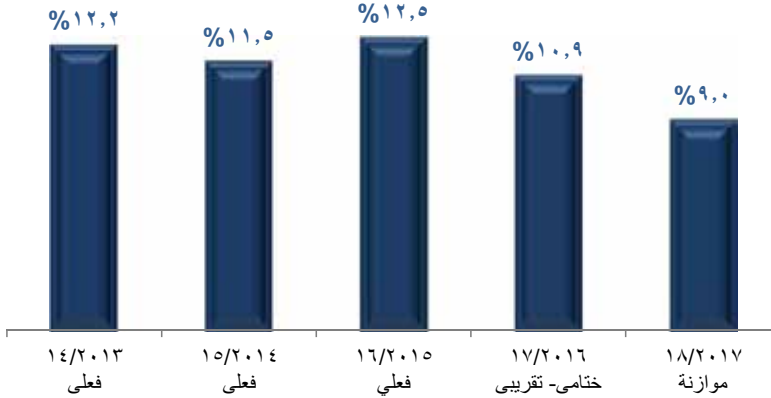
تتخذ الحكومة إجراءات إصلاحية جادة لخفض معدلات الدين العام وعجز الموازنة ليصل الي

٩,٠% من الناتج المحلي الإجمالي بموازنة العام المالي القادم، مقابل ١٢,٥% في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بما يضمن تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة عدد فرص العمل المتولدة إلى جانب تخصيص موارد مالية كافية وإضافية لتمويل برامج الحماية الاجتماعية وخاصة الفئات الأولى بالرعاية.

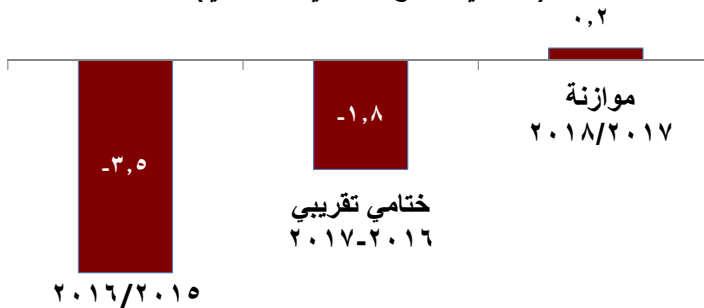
وقد تم تخصيص ٨٥ مليار جنيه حزمة إضافية لدعم شبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف اثار برنامج الاصلاح الاقتصادي على الأسر المصرية. وتنعكس تلك الأهداف على ملامح وتوجهات الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.



العجز الكلي (نسبة للناتج المحلي)



تحقيق فائض أولى لأول مرة منذ عقود (% الي الناتج المحلي الاجمالي)



٨- الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية

أقرت الحكومة حزمة إضافية متكاملة من الاجراءات المالية والاجتماعية فى يونيو ٢٠١٧:



التوسع في دعم السلع التموينية :

- زيادة قيمة الدعم النقدي للفرد المسجل على البطاقة التموينية من ١٥ جم فى يونيو ٢٠١٥ الى ٥٠ جم فى يوليو ٢٠١٧.
- استهداف ٧١ مليون مستفيد من دعم السلع الغذائية.
- استهداف ٧٦,٨ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات.

٥٠ جنيه زيادات قيمة الدعم النقدي للفرد المسجل على البطاقة التموينية



يوليو ٢٠١٧

٢١ جنيه



نوفمبر ٢٠١٦

١٨ جنيه



يوليو ٢٠١٦

١٥ جنيه

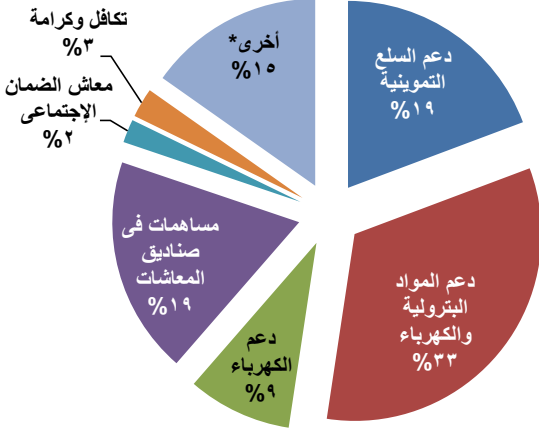


يونيو ٢٠١٥

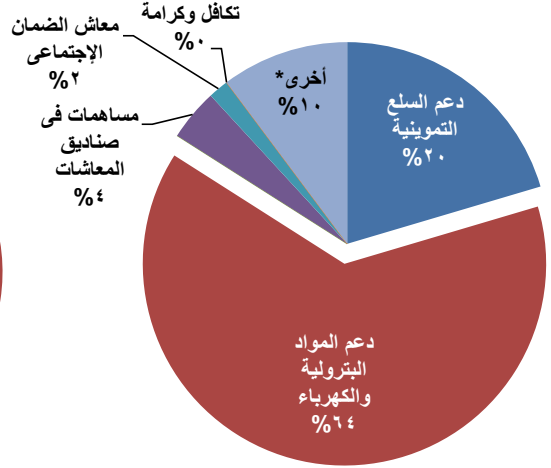
التوسع في برامج الدعم النقدي:

تطوير آليات استهداف الفئات الأولى بالرعاية لضمان وصول الدعم لمستحقيه، والتحول من الدعم المرتبط بسلعة أو خدمة والذي اُتسم بعدم الفاعلية وسوء الاستخدام الي دعم نقدي مباشر، ويظهر ذلك في هيكل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

هيكل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
(موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨)



هيكل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
(فقط العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢)



*تتضمن دعم تنشيط الصادرات، دعم نقل الركاب، دعم الإنتاج الصناعي ودعم التأمين الصحي والأدوية وبنود أخرى

٣١ لا تظهر قيمة دعم الكهرباء في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نظراً لأن تصنيف دعم التبرول بالموازنة العامة للدولة في هذا التوقيت وحتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ كان يضاف اليه دعم الكهرباء في نفس البند.

أعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة (بالآلف)



- زيادة متوسط الدعم النقدي الشهري للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بـ ١٠٠ جنية إضافية بدءاً من يوليو ٢٠١٧ وهو ما يمثل زيادة تقترب من ٣٠٪ وبتكلفة إضافية سنوية تبلغ ٢,١ مليار جنيه لمساعدة ٨,٥ مليون مستفيد على مواجهة الغلاء.

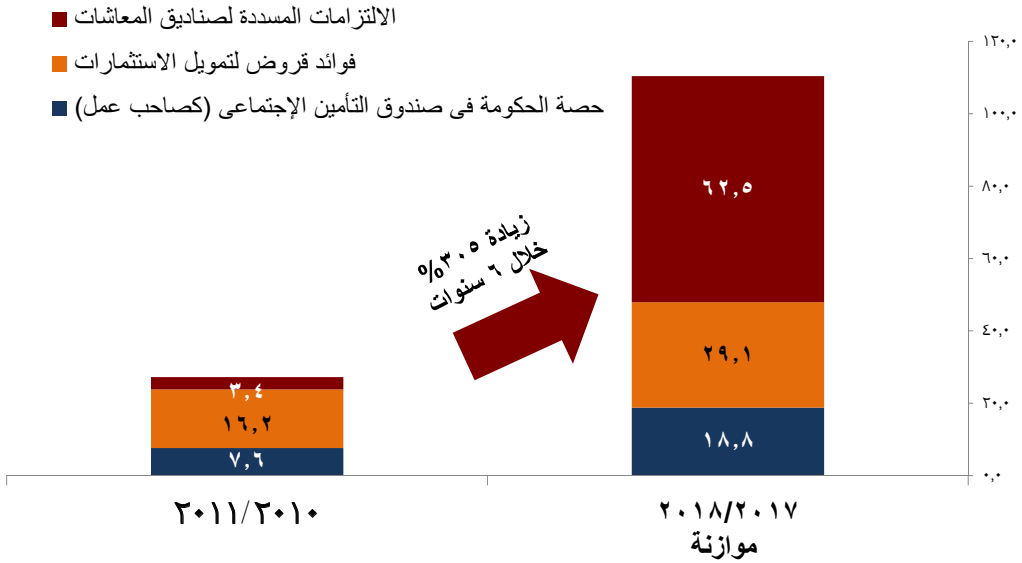
- زيادة مخصصات معاشات الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة لتصل إلى ١٥,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، علماً بأن ٧٢٪ من هذا الدعم يوجه إلى محافظات الصعيد.

- الاستمرار في تمويل برنامج علاج غير القادرين بتكلفة سنوية تقدر بنحو ٢ مليار جنيه.

زيادة مخصصات دعم صناديق التأمينات والمعاشات:

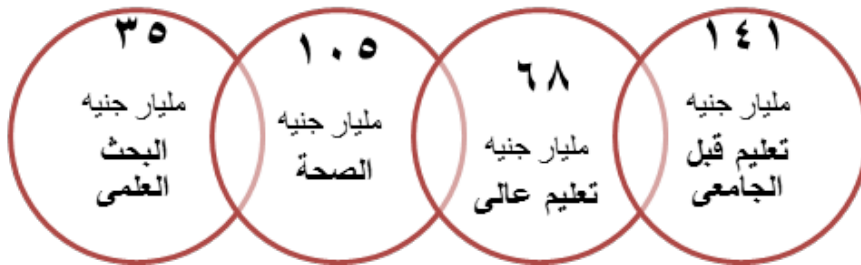
استهدف زيادة مخصصات صناديق التأمينات والمعاشات لتصل الى ١١٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.

التزامات الخزنة المسددة لصناديق المعاشات



زيادة مخصصات الصحة والتعليم:

تتضمن موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ تنفيذ الاستحقاقات الدستورية من خلال تخصيص نحو ٢,١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للرعاية الصحية والتعليم والبحث العلمى.

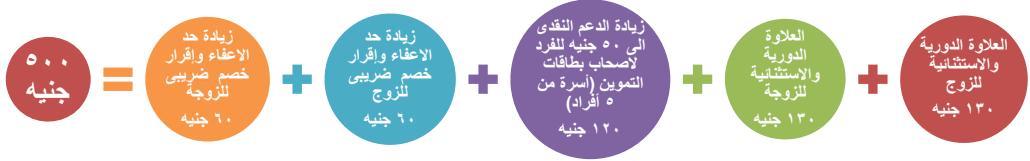


الخطوات التي تم اتخاذها لتخفيف العبء على دخول المواطنين من أثر برنامج الإصلاح الشامل:

أمثلة افتراضية لقيمة الزيادات الاضافية في دخل الأسرة المصرية للتعويض عن الاجراءات الاخيرة وفقا للبرامج الاجتماعية الجديدة التي تم إقرارها في يونيو ٢٠١٧

٥٠٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهري الإضافي لأسرة من ٥ أفراد لدى

الزوج والزوجة وظيفة باجر ومسجلين على البطاقات التموينية



٢٥٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهري الإضافي لأسرة من ٥ أفراد عائلتها

على المعاش ومسجلين على البطاقات التموينية



٢٢٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهري الإضافي لأسرة مستفيدة من برنامج

تكافل أو كرامة والأسرة مسجلة على البطاقات التموينية



٨-ب تحسين كفاءة الإنفاق العام

تنوع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام:



تنوع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي للحد من تأثير إرتفاع أسعار الفائدة في السوق المحلي على خدمة الدين وذلك من خلال الإستفادة من وسائل تمويل ميسره (منخفضة التكاليف وطويلة الاجل) من المؤسسات الدولية أو الأسواق الدولية.

ترشيد دعم الطاقة:

- إدراج نحو ١١٠ مليار جنيه لدعم المواد البترولية للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ في ضوء إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول العالمية وهو ما يؤدي إلى زيادة تكلفة إتاحة المواد البترولية.
- إدراج نحو ٢٠ مليار جنيه لدعم الكهرباء بما يضمن تغطية العجز المالي لدى شركات الكهرباء الناتج عن بيع التيار الكهربائي بأقل من تكلفته وبما يتسق مع برنامج إعادة هيكلة تعريف دعم الكهرباء.
- إستكمال رفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إنتاج الكهرباء وتشجيع الإستثمار في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وبما يعود بمرود إيجابي على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية.
- إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول لتعظيم العائد في قطاع البترول بما يدعم موارد الموازنة العامة للدولة ويساهم في تمويل البرامج الإجتماعية وتحقيق الإستدامة المالية ومعالجة الإختلالات.

ميكنة العمليات الحكومية:

تلتزم وزارة المالية باستكمال ما بدأته خلال عام ٢٠١٦، فيما يتعلق بتطوير النظم الإلكترونية داخل الوزارة، ومنها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA.

إصلاحات هيكلية أخرى:

- تطوير مكتب متابعة التعاقدات الحكومية.
- التخطيط الاستراتيجي، انتهت وزارة المالية من عقد سلسلة من ورش العمل لوضع خطة إستراتيجية للوزارة لمدة ثلاث سنوات كجزء من إستراتيجية مصر ٢٠٣٠.
- تعزيز الشفافية والتواصل لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإتاحة المعلومات فيما يتعلق بإعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

إقرار خصم ضريبي على دخول الموظفين خاصة الأقل دخلاً:

- رفع حد الشريحة الأولى المعفاة من الضريبة من ٦٥٠٠ جنيه إلى نحو ٧٢٠٠ جنيه.
 - إقرار خصم ضريبي متدرج على جميع شرائح الدخل بحيث يتم اقرار خصم ضريبي لأصحاب الدخل المنخفضة يصل الى ٨٠٪ ولأصحاب الدخل المتوسطة بنحو ٤٠٪ بتكلفة تصل إلى نحو ٧ مليار جنيه ستحملها الخزنة العامة كخفض في إيراداتها الضريبية.
- ما هي الإجراءات الإصلاحية لتعزيز موارد الدولة (اصلاحات ضريبية وغير ضريبية)؟



تستهدف الحكومة في مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ تطوير أداء المنظومة الضريبية من خلال ما يلي:

- تفعيل والتوسع في تنفيذ قانون إنهاء المنازعات الضريبية.
- الإنتهاء من قانون موحد لتبسيط المعاملة الضريبية للمنشآت المتوسطة والصغيرة.

- الإنتهاء من إعداد قانون توحيد الإجراءات الضريبية وبما يساهم في وجود إتساق كامل بين الإجراءات
- الإستقرار الضريبي والعمل على توسيع القاعدة الضريبية بما يزيد من موارد الدولة.
- اتساق كامل بين الإجراءات الضريبية المتبعة من قبل مصلحة الضرائب المصرية (ضريبة الدخل والقيمة المضافة).
- تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها والعمل على تبسيط الإقرارات الضريبية لتقليل المنازعات.
- تطوير وتحسين المنظومة الجمركية من خلال تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات فى المنافذ الجمركية والانتهاء من وضع قانون جديد للجمارك يساهم في محاربة التهريب الجمركي واتباع أفضل الممارسات الدولية التي تضمن سرعة نفاذ السلع من وإلى السوق المصرى.



٩-المصروفات العامة بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

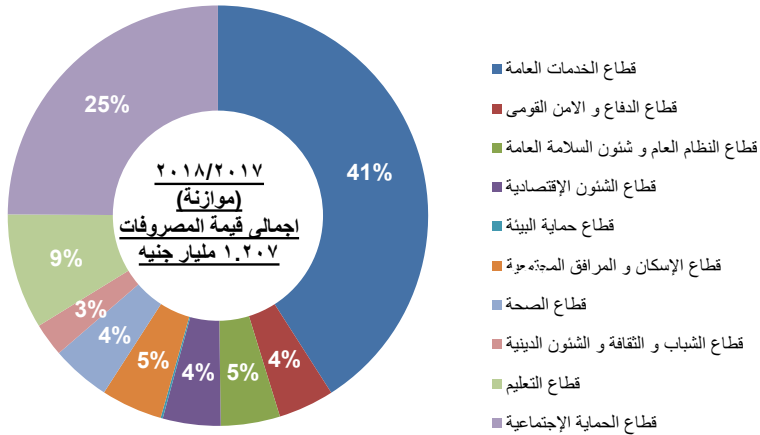
أين تذهب ضرائبك؟... أهم مجالات الإنفاق الحكومي



تقوم الدولة بإعادة إنفاق الأموال على الأنشطة والمشروعات والخدمات في مجالات عديدة. تبلغ تقديرات جملة المصروفات العامة بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ١,٢٠٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩٩٧,٦ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي. والزيادة دي

سببها في الأساس التوسع في الإنفاق على البرامج الاجتماعية والإستثمارات في البنية التحتية وزيادة المخصصات الموجهة لتحسين الخدمات العامة.

المصروفات العامة وفقاً للتقسيم الوظيفي بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨



التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة :

• الأجور وتعويضات العاملين

يبلغ الإنفاق على الأجور نحو ٢٤٠ مليار جنيه (٢٠٪ من إجمالي المصروفات) بموازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٨ لنحو ٦ مليون موظف مقارنة بنحو ٢,٢ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

• شراء السلع والخدمات

تشمل الإنفاق على متطلبات إدارة دولا العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية

للمستشفيات، والتغذية المدرسية ومصروفات الصيانة، واعتمادات المياه والإنارة، وتكاليف طبع الكتب الدراسية.

يبلغ الإنفاق على شراء السلع والخدمات بموازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٥٢ مليار جنيه (٣,٤٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٤٢,٥ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

• مدفوعات الفوائد

تقدر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٨١ مليار جنيه (٦,٣١٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٢١٦ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

• الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

يبلغ الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٢٣٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (٦,٢٧٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٢٧٧ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

• المصروفات الأخرى

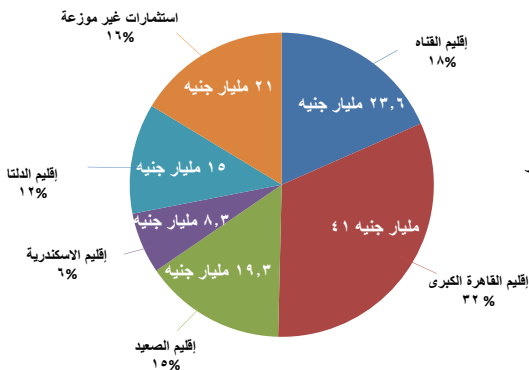
تتضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٦٦ مليار جنيه مخصصة للمصروفات الأخرى (٥,٥٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٦١,٥ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

• شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

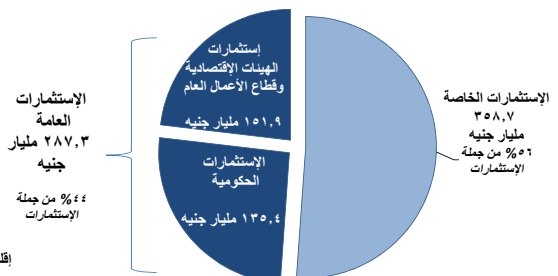
زيادة مخصصات الإستثمارات الحكومية:

الإستثمارات هي الأموال التي تخصصها الدولة للإنفاق على المشروعات القومية والخدمات العامة ومد المرافق. وتهدف موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ الحفاظ على معدل مرتفع للاستثمارات الحكومية لتطویر وتحديث البنية الأساسية، مع إعطاء أولوية لإستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء بها. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية يستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات الحكومية على مستوى القطاعات الوظيفية حيث يشكل ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات.

أهم الإستثمارات الحكومية بموازنة عام ١٨/١٧موزعة على أقاليم جمهورية مصر العربية



٦٤٦ مليار جنيه هي جملة الإستثمارات بالخطة الإستثمارية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧



تشمل الإستثمارات غير الموزعة: الإحتياطيات ومستحقات المقاولين، ومشروعات إدارية وتدريبية وبحرية.

هيكل الاستثمارات الحكومية للعام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ (مليار جنيه)

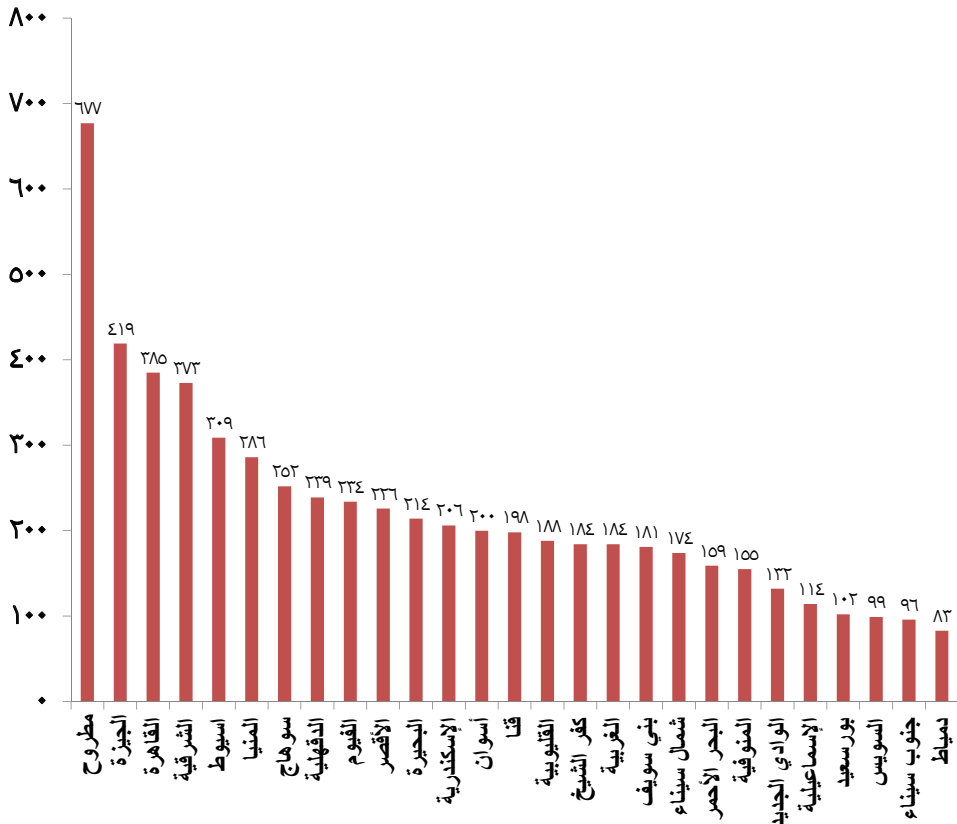


موازنة الجهاز الإداري للدولة : وتشمل موازنة ديوان عموم الوزارات والمصالح والأجهزة المستقلة ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وهيئة الرقابة الإدارية ويبلغ عدد هذه الجهات 152 هيئة موازنية.

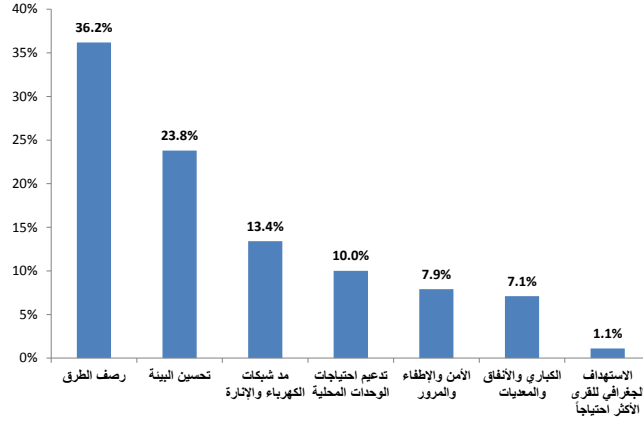
موازنة الإدارة المحلية : وتشمل موازنة دواوين عموم المحافظات ومديريات الخدمات التابعة لها ، ويبلغ عدد هذه الجهات 323 هيئة موازنية.

موازنة الهيئات العامة الخدمية : وتشمل الجامعات والهيئات الخدمية المستقلة ، ويبلغ عدد هذه الهيئات 150 هيئة موازنية.

استثمارات دواوين عموم المحافظات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)



التوزيع النسبي لبرامج التنمية المحلية في المحافظات حسب الاستثمارات
المستهدفة لها ٢٠١٧/٢٠١٨ (إجمالي ٦ مليار جنيه)



جدول يوضح الاستثمارات في قطاعي التعليم والصحة (موزعة على المحافظات) لموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨^{١/}

(مليون جنيه)

| المحافظات | عدد السكان (مليون نسمة) | إجمالي الاتفاق على التعليم والصحة | الاتفاق على الصحة | الاتفاق على التعليم |
|---------------------|-------------------------|-----------------------------------|-------------------|---------------------|
| محافظه القاهرة | ٩.٣ | ٣,١٣٦.٧٠ | ١,٧٦١.٢٠ | ١,٣٧٥.٥٠ |
| محافظه الجيزه | ٧.٦ | ١,٢٣٨.٥٠ | ٤٨٣.٨٠ | ٧٥٤.٧٠ |
| محافظه القليوبيه | ٥.١ | ٤٧٨.٩٠ | ١٩٣.٤٠ | ٢٨٥.٥٠ |
| محافظه الغربيه | ٤.٨ | ٧١٠.٠٠ | ٢٠١.٨٠ | ٥٠٨.٢٠ |
| محافظه المنوفيه | ٣.٩ | ٧١١.٢٠ | ١٣٣.٠٠ | ٥٧٨.٢٠ |
| محافظه كفر الشيخ | ٣.٢ | ٥٧٦.٢٠ | ١٥٤.٨٠ | ٤٢١.٤٠ |
| محافظه الدقهليه | ٥.٩ | ٦٥٢.٤٠ | ١٨٤.٩٠ | ٤٦٧.٥٠ |
| محافظه دمياط | ١.٣ | ٤٦٣.٣٠ | ٩٣.٧٠ | ٣٦٩.٦٠ |
| محافظه الاسكندريه | ٤.٨ | ١,٩٣٩.٥٠ | ٦١٩.٤٠ | ١,٣٢٠.١٠ |
| محافظه مطروح | ٠.٤ | ٢١٤.١٠ | ٧٣.٥٠ | ١٤٠.٦٠ |
| محافظه البحيره | ٥.٨ | ٧٩٤.١٠ | ١٢٧.٣٠ | ٦٦٦.٨٠ |
| محافظه بورسعيد | ٠.٧ | ٢٣٨.٨٠ | ٤٧.٨٠ | ١٩١.٠٠ |
| محافظه الاسماعيليه | ١.٢ | ٧١٦.١٠ | ٢١٩.٨٠ | ٤٩٦.٣٠ |
| محافظه السويس | ٠.٦ | ٣٩٤.٤٠ | ١١.٦٠ | ٣٨٢.٨٠ |
| محافظه البحر الاحمر | ٠.٣ | ١١٦.٨٠ | ٤٩.٧٠ | ٦٧.١٠ |
| محافظه شمال سيناء | ٠.٤ | ٢٠١.٨٠ | ٢٧.٤٠ | ١٧٤.٤٠ |
| محافظه جنوب سيناء | ٠.٢ | ٩٠.٩٠ | ٢٥.٠٠ | ٦٥.٩٠ |
| محافظه الشرقيه | ٦.٥ | ٨٣٨.٨٠ | ١٧٦.٠٠ | ٦٦٢.٨٠ |
| محافظه الفيوم | ٣.٢ | ٤٣٢.٦٠ | ٢٧.٥٠ | ٤٠٥.١٠ |
| محافظه بنى سويف | ٢.٩ | ٤٥٥.١٠ | ٨٧.٧٠ | ٣٦٧.٤٠ |
| محافظه المنيا | ٥.٢ | ٤١٤.٨٠ | ٢٣٢.٨٠ | ١٨٢.٠٠ |
| محافظه اسيوط | ٤.٢ | ٤٧١.٠٠ | ١٨٣.٠٠ | ٢٨٨.٠٠ |
| محافظه الوادى | ٠.٢ | ٣٣٥.٦٠ | ٢٥١.٢٠ | ٨٤.٤٠ |
| محافظه سوهاج | ٤.٦ | ٤٦٨.٣٠ | ١٨٤.٧٠ | ٢٨٣.٦٠ |
| محافظه قنا | ٣.٠ | ٥٤٠.٠٠ | ٢٤٦.٣٠ | ٢٩٣.٧٠ |
| محافظه أسوان | ١.٤ | ٤٣٣.١٠ | ٨٤.٩٠ | ٣٤٨.٢٠ |
| محافظه الأقصر | ١.١ | ١٦٦.٩٠ | ٧٧.١٠ | ٨٩.٨٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
١/ لا تشمل الاستثمارات غير الموزعة

١-المشروعات القومية والتنمية بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.

أهم المشروعات بموازنة العام القادم ٢٠١٧/٢٠١٨

- تم الانتهاء من ٢١٥ الف وحدة سكنية والمستهدف ٥٠٠ الف وحدة
- الإسكان المتوسط: الإنتهاء من ٥٨ الف وحدة والبدء فى طرح ١٠ الاف وحدة
- بيت الوطن: استكمال ترفيق ٤٠٥ قطعة
- اسكان بدوي: الانتهاء من ٦٤١ منزل بدوي بسيناء، وعدد ١٠٠ بالوادى الجديد، و ٨٢٠ بالبحر الاحمر
- البيت النبوي: تجديد ١٠٠٠ بيت بمركز نصر النوبة وعدد من القرى بالوادى الجديد واسيوط والمنيا واسوان وسوهاج

33.5
مليار جنيه

مشروعات
الإسكان
الاجتماعى



- القاهرة الكبرى: ٢٨,٣٪
- الدلتا: ١١,٨٪
- القناة: ١٩,٨٪
- الإسكندرية: ٥,٣٪
- شمال الصعيد: ٦,٤٪
- وسط الصعيد: ٣,٨٪
- جنوب الصعيد: ١٠,٥٪

نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

مشروعات
تطوير
العشوائيات

3.5
مليار جنيه



- القاهرة الكبرى: ٥٦,١٪
- الدلتا: ٥,٢٪
- القناة: ١٨,٥٪
- الإسكندرية: ٣,٨٪
- وسط الصعيد: ١,٦٪
- جنوب الصعيد: ١٤,٦٪

نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

224.4

مليون جنيه

(منها 102.7 مليون جنيه
لمشروعات الإسكان
و67.5 مليون جنيه
للتنمية المحلية)

القرى
الأكثر
احتياجاً

- محافظة المنيا: ٤٠, ٨٪
- محافظة البحيرة: ١١, ٨٪
- محافظة أسيوط: ٧, ٨٪
- محافظة سوهاج: ٩, ٦٪

نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

تخصص موازنة العام القادم

4%

من الناتج المحلي
للتعليم قبل الجامعي
التزاماً بالاستحقاقات
الدستورية

التعليم
قبل
الجامعي

- القاهرة الكبرى: ١٢, ٥٪
- الدلتا: ٢٢٪
- القناة: ١٢, ٦٪
- الإسكندرية: ١٢٪
- وسط الصعيد: ٢, ٨٪
- جنوب الصعيد: ٨, ٥٪

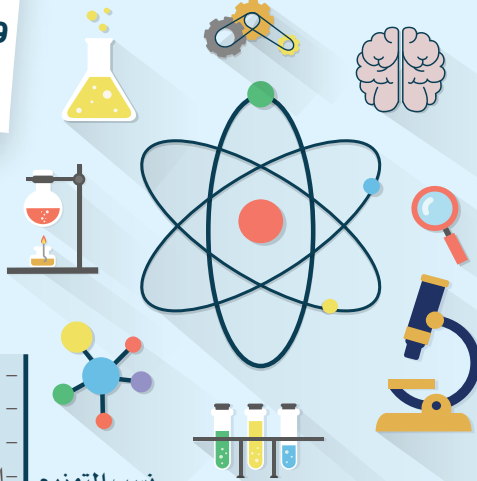
نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

التعليم العالي والبحث العلمي

بالإضافة إلى 1.7 مليار جنيه للبحث العلمي
(101 مليون جنيه استثمارات جامعة الأزهر)

7.9

مليار جنيه



- تخصص موازنة العام القادم ٢٪ من الناتج المحلي للتعليم الجامعي، و١٪ للبحث العلمي التزاماً بالدستورية.

- تستهدف موازنة العام القادم الارتفاع بمعدل القيد بالتعليم الجامعي إلى ٣٥٪ وصولاً إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

- القاهرة الكبرى: ١٧, ٨٪
- الدلتا: ١٢, ٤٪
- القناة: ١٠٪
- الإسكندرية: ٨, ٢٠٪
- شمال الصعيد: ٦, ١٪
- جنوب الصعيد: ٦, ٧٪

نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

النقل والطرق

25.7

مليار جنيه

- استكمال المرحلة الثالثة والرابعة من الخط الثالث لمetro الأنفاق (العتبة- امبابه، مصر الجديدة- مطار القاهرة) بطول ١٩ كم.

- الطريق الدائري الإقليمي (بنها- الاسكندرية) بطول ١٩ كم وتكلفة ٤,٧٥ مليار جنيه

- طريق شبرا-بنها بطول ٤٠ كم وتكلفة ٣,٥٩ مليار جنيه

- طريق الفيوم- الواحات بطول ١٢٥ كم وتكلفة ٤٣٢ مليون

- الطريق الدائري بليبس-بنها- العاشر بطول ١٣ كم وتكلفة ١,٣ مليار جنيه.

- القاهرة الكبرى: ٤١, ١٪
- الدلتا: ١٦, ٦٪
- القناة: ٥٪
- الإسكندرية: ٧, ١٪
- شمال الصعيد: ١, ٥٪
- جنوب الصعيد: ٣, ٢٪

نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

المصرف الصحي

8.6
مليار جنيه

- المدن: جارى الانتهاء من ٦٥ مشروع واستكمال ٢٩٣ وطرح ١٨٠
- القرى: جارى الانتهاء من ٢٦٦ مشروع واستكمال ٢٦٦
- القضاء على التلوث الناتج من تسريب المخلفات: جارى الانتهاء من ٢٥٩ مشروع واستكمال ٤٣٣ وطرح ٣٦٦

مياه الشرب

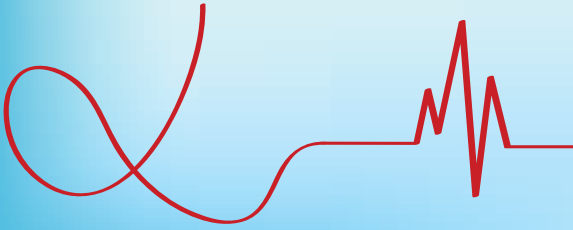
3.9
مليار جنيه

- جارى الانتهاء من 95 مشروع واستكمال تنفيذ 47 اخرين وطرح 145 مشروع

الصحة والسكان



7.9
مليار جنيه



- القاهرة الكبرى: ٢١,٢٪
- الدلتا: ٥,٤٪
- القناة: ٣,٥٪
- الإسكندرية: ٤٪
- شمال الصعيد: ٢,١٪
- وسط الصعيد: ٤٪
- جنوب الصعيد: ٦٪

نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

الكهرباء

11.94
مليار جنيه

- محطات كهرباء بطاقة الرياح بجبل الزيت قدرة ٤٠ و٢٠ و٢٢٠ ميغاوات بالتعاون مع بنك التعمير الألماني وإسبانيا واليابان
- محطات كهرباء بطاقة الرياح بمنطقة خليج السويس قدرة ٢٠٠ ميغاوات بالتعاون مع ألمانيا وفرنسا
- محطات كهرباء بطاقة الرياح بمنطقة رأس غارب بقدرة ١٨٠ ميغاوات بالتعاون مع شركة سيمنز
- مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء على جبل عتاقة بالسويس

- القاهرة الكبرى: ٥٧,٩٪
- الإسكندرية: ٠,٨٪
- وسط الصعيد: ١,٥٪
- جنوب الصعيد: ٣,٥٪

نسب التوزيع
على أقاليم
الجمهورية

أهم المشروعات الجارى إستكمالها

تشمل عدد من المشروعات التنموية الكبرى تمول من الخزانة العامة للدولة بخلاف مشروعات يتم تمويلها من الخارج سواء من مصادر التمويل الذاتي للمشروعات أو من شهادات الاستثمار، أو من الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام أو تنفذ من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

المشروعات القومية والتنموية وتستكمل خلال السنوات القادمة

تشمل عدد من المشروعات التنموية الكبرى تمول من الخزانة العامة للدولة بخلاف مشروعات يتم تمويلها من الخارج سواء من مصادر التمويل الذاتي للمشروعات أو من شهادات الاستثمار، أو من الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام أو تنفذ من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة

الطرق والنقل



إنشاء وتطوير 4800 كم طرق بتربط مصر كلها .

استثمارات بنحو 36 مليار جنيه وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع القومي للطرق في 2017/7/1



أكبر رصيف بحري في العالم للخدمات اللوجستية
في محور قناة السويس .



مشروع الاتوبيس فائق الجودة .

يعمل الاتوبيس بخط تجريبي بين دوران شبرا ومطار القاهرة مرورا بشارع رمسيس وصالح سالم. يتمتع الاتوبيس بمميزات منها التخكرة الإلكترونية بدون محصل بسعر 5 جنيهات بالإضافة إلى أنه مكيف الهواء.

الإسكان

500 ألف وحدة سكنية ضمن اطار مشروع الإسكان الاجتماعي .
تم بالفعل الإنتهاء من 220 ألف وحدة وتسليم 100 ألف
وحدة للمواطنين



5706 وحدة سكنية بـ 10 محافظات بنظام الإيجار .
لأول مرة يتم طرح وحدات بنظام الإيجار لأصحاب الدخل الأقل
من 1500 جنيه شهرياً



1000 وحدة سكنية بتكلفة 1.5 مليار
ضمن مشروع " إسكان تحيا مصر " بحي الاسمرات .
يتم تخصيص 80 فداناً لإقامة 124 عمارة سكنية بتكلفة
تبلغ 500 مليون جنيه يتحملها صندوق تحيا مصر لقاطني
العشوائيات الخطرة من مناطق الدويقة وعزبة خير الله واسطبل عنتر



الصناعة

مدينة لصناعة الأثاث تضم 2000 ورشة و500 مصنع و160 ألف فرصة عمل



تقام المدينة على مساحة 331 فدان وقد تم تأسيس شركة مدينة دمياط للأثاث لإدارة المشروع برأس مال مرخص يبلغ 5 مليارات جنيه مصري

مدينة متكاملة في صناعة الجلود لغزو الاسواق العالمية

إعادة العمل في مدينة الروبيكي للجلود والتي كانت متوقفة لحوالي 20 عاماً وفق أحدث المعايير التكنولوجية لجذب المستثمرين وفتح مزيد من الاسواق التصديرية أمام منتجات الجلود المصرية وزيادة فرص العمل للشباب في هذا القطاع.



ارتفاع إنتاج منجم السكري بنسبة 16% ليصل إلى 540 ألف اوقية في 2017.

الزراعة

مشروع المليون ونصف المليون فدان

(تم صرف 1.1 مليار جنيه من موازنات الأعوام السابقة) شملت المرحلة الأولى للمشروع في واحة الفرازة : استصلاح وتنمية 10 آلاف فدان وتركيب أجهزة الري المحوري كما تم حفر 40 بنرا جوفيا.



١١- الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

إعرف موارد بلدك...

إجمالي الإيرادات الضريبية وغير ضريبية في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

(بالمليون جنيه)

| القيمة | نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية |
|---------|--|
| ٨٣٤,٦٢٢ | |
| ٦٠٣,٩١٨ | |
| ٢٠٩,٣٩٨ | ٣٤,٦٧% |
| ٣٦,٤١٤ | ٦,٠٣% |
| ٣,٦٥٠ | ٠,٦٠% |
| ٢٩١,٠٥٥ | ٤٨,١٩% |
| القيمة | نسبة إلى إجمالي الإيرادات غير الضريبية |
| ٢٢٩,٩١٢ | |
| ٢٨,٩١٢ | ٪١٢,٥٨ |
| ٣١,٤٢٣ | ٪١٣,٦٧ |
| ١٠,٩٧٦ | ٪٤,٧٧ |
| ٥٠,٠٢١ | ٪٢,١٨ |

المصدر: وزارة المالية.

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال العام من مصادرها المختلفة سواء في شكل ضرائب أو رسوم أو منح أو أرباح الشركات والهيئات التي تمتلكها أو تساهم في ملكيتها الدولة.

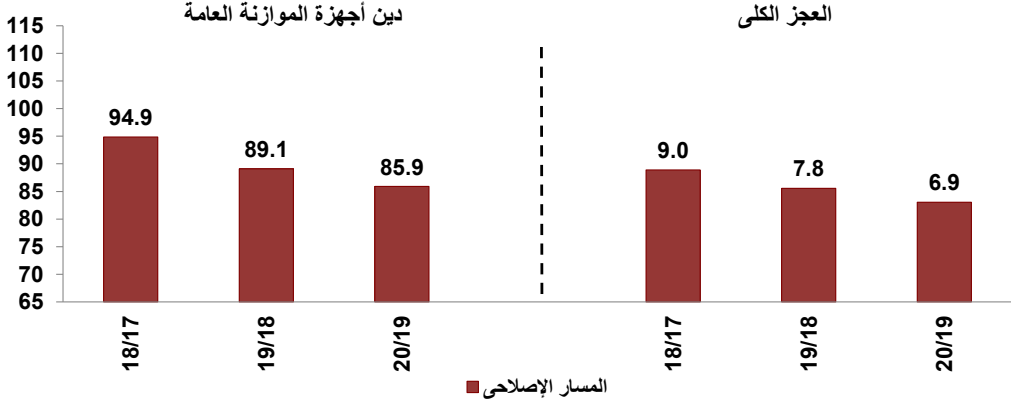
وتبلغ الإيرادات العامة في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٨٣٤,٦ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٢٣٪ عن تقديري العام المالي الماضي. وهذه الزيادة متوقعة مع تطبيق برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي التي هيحسن أداء الإقتصاد. وهنراعى مبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية دون المساس بالطبقات الأولى بالرعاية. وكمان هنحرص على تنوع مصادر الإيرادات العامة لتساهم في تمويل برامج الانفاق الاجتماعي المختلفة.

إجراءات على جانب الإيرادات

- التطبيق الكامل والفعال لضريبة القيمة المضافة خاصة بعد صدور اللائحة التنفيذية، مع زيادة السعر العام للضريبة من ١٣٪ إلى ١٤٪ بدءاً من أول يوليو ٢٠١٧. وتتضمن الموازنة حصيلة إضافية تقدر بنحو ٢, ٠-٣, ٠٪ من الناتج المحلى نتيجة زيادة السعر العام للضريبة على القيمة المضافة.
- إستكمال إجراءات رفع كفاءة الإدارة الضريبية وبما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة درجة الإرتباط بين نمو النشاط الإقتصادي والحصيلة الضريبية لتصل الى نحو ٢, ١٤٪ من الناتج المحلى صعوداً من ٢, ١٣٪ فى العام الماضى للوصول إلى المدلات العالمية على المدى المتوسط. هذا بالإضافة إلى رفع درجة التزام المجتمع الضريبي من خلال التوسع في تطبيق قانون إنهاء المنازعات الضريبية والذي من المتوقع أن يساهم فى زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ٦-٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨.
- وفيما يخص إصلاح الإدارة الضريبية فجارى ترقية البيانات لتحديد العدد الحقيقى لمولى الضريبة على الدخل وحجم إيراداتهم والضرائب المستحقة عليهم.
- جارى الربط بين المصالح الإيرادية، وميكنة نظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، وتفعيل سبل وقنوات الاتصال المميكنة في مصلحة الضرائب المصرية واستخدام البريد الإلكتروني للعاملين بها.
- تعزيز ونشر آلية التقديم الإلكتروني للإقرارات (للضرائب على القيمة المضافة فقط فى الوقت الحالى)، بالإضافة إلى موقع إلكتروني لتلقي الشكاوى والمقترحات.
- تحديث منظومة الضرائب العقارية على المباني ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين عن طريق إستكمال ميكنة وإنشاء قاعدة بيانات كاملة لمصلحة الضرائب العقارية. وتقدر حصيلة الضريبة العقارية في مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٦, ٣ مليار جنيه ارتفاعاً بنحو ٥٠٪ عن الحصيلة المتوقعة للعام الحالى.
- إعادة النظر فى بعض رسوم التنمية على الخدمات التى تهتم المواطن، وعلى رأسها تراخيص السيارات، وعلى إستخدام المحمول، وبعض أنواع الرخص الأخرى. ومن المتوقع أن تشهد حصيلة رسوم التنمية زيادة بنحو ٦-٨ مليار جنيه عن حصيلة العام الحالى (١, ٠-٢, ٠٪ من الناتج المحلى).
- إستكمال إصلاح المنظومة الإدارية بمصلحة الضرائب المصرية ووضع مستهدفات شهرية للحصيلة الضريبية مع إيجاد آليات للمتابعة.
- التأكيد على حتمية تحويل فوائض الهيئات الإقتصادية المختلفة وشركات ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام للخزانة بالموازنة العامة للدولة ٢٠١٧/٢٠١٨.

١٢- توقعات المسار الإصلاحى خلال الثلاث سنوات المقبلة

تقديرات المسار الإصلاحى للعجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة
% نسبة من الناتج المحلى الإجمالى



تستهدف الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/ ٢٠١٨ تحقيق عجز كلي يصل إلى نحو ٩,٠% من الناتج المحلى الإجمالى، وتحقيق معدلات دين تصل إلى ٩,٠% من الناتج المحلى الإجمالى. كما تستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن نسبة ٦,٤% ويقارب ٥,٠% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، كخطوة نحو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو تتخطى الـ ٦% على المدى المتوسط بحيث تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع ويصاحبه زيادة ملموسة في معدلات التشغيل وخلق فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً بالإضافة إلى خفض معدلات البطالة. لذا فمن المستهدف أن يتم خفض معدل البطالة إلى مستويات تتراوح بين ١١-١٢% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ كخطوة نحو خفضه لما دون الـ ١٠% على المدى المتوسط. ويتطلب تحقيق مستهدف البطالة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ خلق نحو ٧٥٠ ألف فرصة عمل لخفض معدل البطالة من ٤,١٢% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ إلى نحو ٥,١١% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

١٣- الدور الرقابي للمواطن فى ترشيد الانفاق العام



رسالة تقدير لكل مواطن أمين على الوطن، ويعى حقيقة التحديات التى تواجهه، ويدعم جهود الدولة فى مواجهة تلك التحديات. فى إطار حرص وزارة المالية على إشراك المواطنين فى عملية الإفصاح والشفافية التى تتبناها الوزارة فإنها تعمل على إتاحة معلومات وفيرة عن موازنة الدولة حيث تعد موازنة المواطن إحدى تلك الأدوات لضمان التواصل المستمر مع المواطنين. ومن الناحية الأخرى فإن دور المواطن له أهمية كبيرة فى عملية المشاركة فى صنع القرار والمراقبة والمساءلة، بالإضافة إلى دوره الهام فى عملية ترشيد الإنفاق العام.

• اطلب فاتورة ضريبية مش بيان اسعار وانت بتشتري أي منتج او خدمة عشان مصلحتك... انت المستفيد!!

لما بتاخذ فاتورة ضريبية بتكون عملية البيع والشراء للمنتج او الخدمة رسمية ومسجلة وده مش بس بيوزد موارد الدولة وبيشجع المستثمرين لكن كمان بيضمنلك ححك كمستهلك. هقولك ازاى؟؟؟ فى حالة وجود أي مشكلة فى عملية البيع والشراء للمنتج او الخدمة بتروح تشتكي فى جهاز حماية المستهلك وهناك الفاتورة الضريبية هي الاثبات والدليل الوحيد علي ححك. طيب وايه اختلاف الشكل بينها وبين بيان الاسعار؟؟؟ هتلاقى الفاتورة عليها رقم السجل التجاري الخاص بالشركة وختمها وقيمة الضريبة.

• تعامل مع الأعمال المسجلة فقط واطلب تشوف سجلهم التجاري لو شاكك...ليه؟

بعض الاعمال بتفضل العمل خارج الإطار الرسمي للتهرب من الضرائب وغيرها من المسئوليات زي التأمين علي موظفيها او المساءلة عن حقوق المستهلكين. والمشكلة هنا ان ده بيقلل موارد البلد وبيوزد مصاريفها لأن الدولة بتقدم لهم الخدمات الأساسية واللي معظمها مدعم زي الكهرباء والمياه والغاز بدون اي عائد ضريبي. وكمان بيظلم الموظفين والمستهلكين لأنهم لا يمتلكوا ما يدافعون به عن حقوقهم فى تعاملاتهم مع هذه الأعمال غير الرسمية.

• حافظ على ادارة وقتك بشكل فعال

لازم متوسط انتاج الفرد يزيد عشان يحصل نمو اقتصادي. وبالتالي كفاءتك فى العمل سوف تساهم بشكل كبير على زيادة النشاط الاقتصادي والنمو فى بلدك.

١٤- بعض الأسئلة الشائعة

ازاي تقلل قيمة الجنيه وتضاعف ديون البلد وترجع تقولي ان ده مفيد للاقتصاد؟



التعويم هو ترك السوق من حيث البيع والشراء يتحكم في قيمة العملة المحلية حتي تنعكس قيمتها الحقيقية ومع العمل على رفع كفاءة السلع والخدمات المقدمة يزيد الطلب الداخلي والخارجي علي المنتج المحلي كما تزيد ثقة المستثمرين في اقتصاد بلدك.

يعني هو رفع الدعم عن البنزين هو اللي هيعظم موارد الدولة؟

رفع الدعم عن هذه السلع والخدمات هو مجرد وسيلة لكن الهدف هو توجيه الدعم للفئات الأولى بالرعاية وضبط نسبته باختلاف فئات الدخل المختلفة للمواطنين. وفي النهاية أي توفير في موارد البلد بيرجع يتصرف ثاني على المواطنين في أشكال مختلفة أكثر فاعلية وانتاجاً.

ليه عمالين نصرف في فلوس البلد علي طرق وكباري ومدن ادارية بدل ما نصرفها علي بناء مصانع تنتج وتصدر للخارج؟

هدفنا كلنا ان مصر تبقي بلد متقدم ولكن اول خطة للوصول لذلك هي انشاء بنية تحتية قوية ومتشابكة تشجع وتيسر هذه الغاية وتضمن فاعليتها وسلامتها. النمو الاقتصادي المحقق اللي حصل في اليابان كان اساسه استثمارهم في البنية التحتية عام ١٩٩٠.

١٥- أهداف وإختصاصات وزارة المالية

أهداف الوزارة: صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية محددًا في مادته الأولى هدف وزارة المالية بأنه «رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومي وتنمية حصيله الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية».

إختصاصات الوزارة: تركز الاختصاصات التي تمارسها وزارة المالية على محاور أساسية هي:

• الدور السياسي:

- اقتراح ورسم السياسة المالية العامة بما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في وضع السياسة النقدية العامة بالاشتراك مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينها وبين السياسة المالية.



- وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية التي تكفل تحقيق الأهداف القومية.
- إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن إطار الخطة العامة للدولة والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

• الدور الرقابي؛

- الإشراف على تنفيذ الموازنة العامة للدولة بعد التصديق عليها ومتابعتها و تقويم النتائج بما يكفل تحقيق الخطة العامة للدولة .
- ممارسة أعمال الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن .
- تخطيط ومتابعة عمليات الشراء والبيع للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.

• الدور التشريعي؛

- دراسة وإعداد التشريعات المالية وإبداء الرأي في التشريعات التي تعدها الوزارات الأخرى التي يترتب عليها تحميل الخزنة بأعباء مالية جديدة.
- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات المالية في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية و دراسة خطط الإصلاح التشريعي اللازم في هذا الشأن.
- المشاركة في مراجعة كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمنح والقروض بالاشتراك مع الجهات المعنية.
- إجراء الدراسات التشريعية اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية للربط بين الخطة العامة للدولة والخطط التمويلية للعمليات المحلية والأجنبية.

• الدور التنفيذي؛

- تدبير الموارد المالية وتجميع فائض الإيرادات والاحتياطات العامة لصناديق التمويل وأموال هيئات التأمين والاستثمار والقروض المحلية والأجنبية وغيرها من الأموال المتاحة والمشاركة في تنظيم استخدام الموارد العامة مع وزارة التخطيط لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد العامة للدولة.
- تقدير وتحديد ومتابعة وتحصيل الموارد العامة وكل ما يناط بأجهزة الوزارة تحصيله.
- ممارسة أعمال الخزنة العامة.
- إدارة وتصفية الأموال التي آلت إلى الدولة بموجب قوانين التأمين والحراسة أو بمقتضى أحكام محكمة القيم.

١٦- تعرف على أهم المفاهيم



• الفائض الأولي للموازنة العامة للدولة :

هو الفرق بين المصروفات والإيرادات بإستبعاد الفوائد والتي تشمل أعباء محملة من السنوات السابقة.

• التضخم :

هو معدل الزيادة في مؤشر أسعار السلع الأساسية التي يستهلكها المواطن في حياته اليومية والتضخم يؤدي الى فقدان القوة الشرائية. والتضخم يحصل نتيجة عدة عوامل ومنها إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، او نتيجة لاسباب تتعلق بزيادة تداول النقود ولا يقابلها زيادة في الانتاج، او بسبب تعطل قنوات الانتاج، أو بسبب عوامل خارجية مثل ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج، وضعف قوة الجنيه امام العملات الأجنبية الاخرى وبالتالي زيادة اسعار الواردات.

• الناتج المحلي الإجمالي :

هو اجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل البلد خلال سنة. ويعكس هذا الناتج حالة الاقتصاد.

• تنمية الموارد البشرية :

زيادة القدرة الانتاجية للمواطن ومنها اهتمام الدولة بالانفاق على التعليم والصحة والدورات التدريبية ونقل التكنولوجيا الحديثة.

• الندرة :

هي لا محدودية متطلبات السكان في عالم محدود الموارد. يبقى لازم نفاضل ونختار بين احتياجاتنا. علشان كده تم تخفيض الدعم علي بعض السلع لنتمكن من تحسين خدمات التعليم والصحة وشبكات الحماية الاجتماعية.

• تعويم الجنيه :

هو ترك تحديد قيمة الجنيه المصري امام الدولار لأليات العرض و الطلب واسبابه كانت اظهرار قيمة الجنية الحقيقية للقضاء على السوق السوداء وتشجيع الاستثمار في البلد.

• ميزان المدفوعات:

هو صورة إجمالية عن المعاملات التي تتم بين الدولة و باقى دول العالم (مثل استيراد وتصدير السلع والخدمات، تحويلات العاملين بالخارج، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي فى الأوراق المالية ... ألخ) خلال فترة زمنية معينة - بالتحديد سنة. وكلما كان هناك فائض فى ميزان المدفوعات كلما زادت حصيلة الدولة من العملة الأجنبية وبالتالي تلبية متطلباتنا من الاستيراد.

• الميزان التجاري:

هو جزء من ميزان المدفوعات و يعرض معاملات الدولة من استيراد وتصدير للسلع فقط مع العالم الخارجى.

• مؤشر مديري المشتريات:

يعكس اداء نشاط القطاع الصناعي ويعتمد فى الأساس على عدة مكونات فى عملية التقييم ومنها؛ التطور فى عدد طلبات التصدير، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعبر عن تقييم النشاط الاقتصادي بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحللين والمديرين، ويعد المؤشر عند مستوى ٥٠ هو المقياس الأمثل.

• الشمول المالى:

السعى نحو إدراج أكبر قدر من المعاملات المالية اليومية للأفراد والمؤسسات من جميع الفئات من خلال البنوك بتقديم منتجات وخدمات مالية مناسبة لكل فئة على حسب احتياجاتها، الأمر الذى من شأنه الإعتماد على القطاع المصرفى بشكل أساسي فى كافة المعاملات المالية بالسوق المصرى وضم الاقتصاد غير الرسمى الى الرسمى والتحول من المعاملات الورقية والنقدية إلى النظم الإلكترونية الحديثة.

• بعض التعريفات الخاصة بالتقسيم الوظيفي للمصروفات العامة

- الخدمات العامة:

تشمل دواوين عام المحافظات والمجالس التخصصية والمجلس القومي لحقوق الانسان وغيرها.

- الشؤون الاقتصادية:

تشمل النقل والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وغيرها.

